

عنوان المقال: تدبير النزاعات على

الماء في مدينة فاس قبل الحماية

الكاتب: أ / أبو العلا المصطفى

طالب باحث في سلك الدكتوراة- جامعة

القاضي عياض كلية الآداب والعلوم

الإنسانية مراكش

البريد الإلكتروني: Elmustapha0505@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/05/01 تاريخ القبول: 2019/10/28 تاريخ النشر: 2019/12/31

تدبير النزاعات على الماء في مدينة فاس قبل الحماية

الملخص بالعربية:

يعتبر النزاع على الماء من بين المواضيع التاريخية التي لازالت لم تحظى باهتمام يليق بمدى تأثيرها على المجتمعات، خاصة منها تلك التي ظلت تعتمد بشكل كبير على نمط العيش الفلاحي، كحالة المغرب خلال الفترات السابقة للاستعمار، فإذا كان هذا الأخير قد استطاع وضع نضم قانونية حديثة توطر مختلف الأمور ومن بينها تدبير الموارد المائية، فإن الفترات السابقة له ظل المغرب يعتمد فيها على أشكال تقليدية لتدبير المياه والنزاعات الناشئة حوله، سواء منها تلك المؤطرة بالشرع المستمد من الدين الإسلامي والمذهب المالكي أو تلك المقتبسة من العرف السائد في البلاد. ومدينة فاس من بين المدن المغربية التي شكلت أنموذجا لتعدد النزاعات على الماء وتجدها خلال فترات متواترة قبل الاستعمار.

الكلمات المفتاحية: النزاع_ الماء_ فاس_ قبل الاستعمار

Abstract :

The water dispute is one of the historical topics that still have not received sufficient attention to the extent of its impact on societies, especially those that have relied heavily on the rustic life style, such as the case of Morocco during the pre-colonial period. If the latter was able to develop a modern legal frameworks That manage various aspects, including the management of water resources, in previous periods, Morocco continued to rely

on traditional forms of water management and disputes, both those framed by Sharia derived from the Islamic religion and the Maliki doctrine or those derived from the prevailing custom in the country. The city of Fez is among the cities of Morocco, which formed a model for the multiplicity of renewal disputes over water during frequent periods before the colonial.

Keywords : dispute-water- Fez- pre-colonial.

ستعرف الظاهرة الحضرية بالمغرب الأقصى انطلاقا من العصر الوسيط توسعا ملحوظا، سواء من حيث الكم أو الكيف، فظهرت عواصم كبرى اعتبرت مدنا قيادية في الغرب الإسلامي. وإن كنا اليوم نعتمد بشكل كبير على الأبحاث الأركيولوجية للتعرف على المدن الماقبلوسيطية، نظرا لشح المصادر المكتوبة، أو كونها في الغالب مصادرا أجنبية كتبت عن بعد، فإننا نتوفر على حصيلة لا يستهان بها من النصوص المكتوبة حول مدن العصر الوسيط.

ستحظى هذه المدن، ومن ضمنها فاس، باهتمام مهم من لدن عدة نصوص تاريخية، فرغم أن جزء مهما منها لم يواكب عملية التأسيس، حيث كتبت في فترات لاحقة من ذلك، إلا أننا لا نكاد نجد مصدرا تاريخيا أو جغرافيا يتحدث عن المدينة دون الحديث عن إمكاناتها المائية، والتي تمثلت بشكل كبير في الواد الذي يخترقها والمسمى باسمها (واد فاس) وكذا بعض العيون المائية.

فقدت لنا هذه النصوص وصفا يختلف أهميته حسب كل مصدر، وحاولت البرهنة على أهمية واد فاس من خلال ما يوفره للمدينة من كميات مائية استغلت في جل الأنشطة. غير أن هذا المجرى المائي سيكون في أحيانا كثيرة موضوعا للنزاع بين ساكنة فاس فيما بينها، ففاس ونظرا لكونها ظلت تتكون من عدوتين مختلفتين، وفي كثير من الأحيان متنافرتين، فقد كان لابد لكل واحدة منها من موارد مائية سيكون مصدرها الواد الفاصل بينهما، وهو ما كان سببا من بين أسباب عديدة للنزاع بينهما.

غير أننا عندما نكون بصدد البحث والنبش عن أمور دقيقة تخص الموارد المائية، ولها علاقة بالمعاش اليومي للمجتمع، كحالتنا هاته، التي من خلالها نسعى إلى التطرق لكيفية

تدبير النزاعات على الماء، فإن النصوص التقليدية تبقى عاجزة بشكل كبير عن تقديم إجابات صريحة بخصوص هذا الأمر. هذا العجز يجعلنا نتقصي الإجابات الممكنة من خلال نصوص أخرى أصبحت تشكل بديلاً أساسياً للباحث في تاريخ المغرب وخاصة للفتترات الوسيطة والحديثة. ونخص بالذكر هنا كتب النوازل الفقهية بالإضافة إلى وثائق جديدة ظهر بعضها في الفتترات القليلة السابقة.

لقد أخذ النزاع على الماء داخل مدينة فاس عدة أشكال، يبقى أبرزها النزاع على ملكة الماء، بينما تجلى الشكل الثاني في النزاع على قسمة الماء، وهذا الأخير هو الذي يدخل في صلب مساهمتنا هاته، التي سنتطرق فيها لكيفية تدبير النزاع على قسمة الماء بين ساكنة فاس.

عرفت فاس خلال القرون الأولى لتأسيسها صراعات سياسية متأججة أدخلت المدينة في دوامة من النزاعات تطورت في أحيان كثيرة إلى حروب. وتعتبر فترة الأمراء الزناتيين المغراويين¹ خلال القرن الخامس الهجري، الحادي عشر ميلادي، من أكثر الفتترات قتامة في تاريخ فاس، وبشكل أدق خلال فترة تقسيم المدينة بين الأميرين ولدي (دوناس بن حمامة بن المعز بن عطية المغراوي)، حيث ولي الأمير "الفتوح" عدوة الأندلس، في حين ولي الأمير "عجيسة" عدوة القرويين.² فكان هذا التقسيم بمثابة إعلان للحرب بين الأخوين، الأمر الذي كان سببا في انتشار الخوف وغلاء الأسعار واشتداد المجاعة وكثرة القتل.³

إن هذا الصراع الذي دار بين العدوتين، والذي جعل من فاس مدينتين، لكل مدينة سورها وأبوابها وجامعها وقيساريته ودار سكته، واعتبر الواد حدا فاصلا بين المدينتين،⁴ سيكون الماء عاملا إضافيا في تأجيجه واستمراره لفتترات طويلة.

تشير وثيقة⁵ تتحدث عن شبكة المياه في مدينة فاس، إلى كون المدينة ظلت تعرف لمدة طويلة صراعا بين عدوتها، الأندلس والقرويين بشأن مياه واد فاس، حيث يقول كاتب التقرير "وما يزال الصباح والنزاع والخصام بين العدوتين"⁶ حول قسمة الماء بينهما والموجودة بمكان يعرف "بسيدي مجبر".⁷ وحسب منطوق الوثيقة فإن النزاع بلغ شأنا عظيما، تطور من مجرد خلاف إلى خصام بين العدوتين، اعتبره كاتب التقرير صراعا دائما، فعبارة "وما يزال" توجي إلى قدم الصراع واستمراره منذ فتترات طويلة غير محددة. وحجتنا في ذلك كلام آخر ورد في مقدمة التقرير، حيث يشرح فيه صاحبه الأسباب التي جعلته يقدم على

تدوين تقريره، قائلا: «مازلت منذ عقلت وأنا أود أن نعثر على من تكلم في شأن هذا الوادي⁸ المبارك الداخل لمدينة فاس أوقيد مقاديره ومجاريه وتقاسيمه... يعتمد عليه في ذلك مع الاضطرار إليه والاحتياج. ويكون عدة نافعة في الاحتياج، حاسمة لمادة النزاع واللجاج»⁹ فقد جاءت كتابة التقرير لتوفير سند قانوني يحتكم إليه في حال حدوث النزاع أو تجدد الخلاف حول مياه واد فاس، ويكون وسيلة لإثبات ادعاء ما أو نفيه. والمستنتج من كل هذا أن لصراع العدوتين بشأن مياه واد فاس أصول تاريخية جد قديمة.

وحتى نحيط بالنزاع ونفهمه أكثر، وجب علينا الرجوع إلى أصل الخلاف ومنطلقه، فقد أشارت النصوص المصدرة الأولى التي أرخت لمدينة فاس إلى وجود تفاضل بين العدوتين (الأندلس والقرويين) بخصوص الموارد والحصص المائية، لقد أشار (البكري)¹⁰ إلى وفرة الماء في عدوة القرويين وتنوع منشئاتها المائية بالمقارنة مع عدوة الأندلس، حيث قال: "وعدوة القرويين في غربي عدوة الأندلسيين وعلى باب دار الرجل فيها رحاه وبستانه بأنواع الثمر وجداول الماء تخرق داره".¹¹ قد يبدو هذا القول مبالغاً فيه، بحكم إشارة النص إلى تملك كل دار على بستان ورحى ومورد مائي، إلا أنه قد يكون المقصود هو الإشارة إلى مدى غنى عدوة القرويين ووفرة مياهها، غير أن هذه المبالغة يمكن أن تتبدد بعد تأكيد الأمر من قبل نصوص أخرى، فتميز مياه عدوة القرويين أشار إليه كذلك الجغرافي (الشريف الإدريسي)¹² خلال القرن السادس الهجري، ونستشف نفس الخلاصة من خلال كتاب (الاستبصار) الذي وصف فاس خلال نهاية القرن السادس الهجري، نهاية القرن الثاني عشر ميلادي.¹³

وبذلك نرى بأن اختلاف الحظوظ المائية بين العدوتين هو أمر واضح أكدته النصوص التاريخية. مما يعطي تبريراً لإمكانية وجود النزاع بين الطرفين حول الماء في فترات شكل فيها الماء في بعض الأحيان وسيلة حربية في سبيل الضغط على العدو وإجباره على الاستسلام، كما فعل "حماد بن معنصر بن المعز" في حربه مع ابن عمه الأمير "دوناس بن حمامة بن المعز بن عطية المغراوي"، حيث قام الأول في سبيل دخول فاس بقطع ماء الواد الداخل إليها عبر عدوة القرويين.¹⁴

إقدام "حماد بن معنصر بن المعز" على قطع الماء على عدوة القرويين فيه تلميح إلى أهمية عنصر الماء بالنسبة لهذه المنطقة من المدينة، واعتمادها عليه في شتى شؤون حياتها. صحيح أن الماء شديد الأهمية بالنسبة للجميع سواء عدوة القرويين أو عدوة الأندلس، لكننا

نتساءل لماذا عدوة القرويين وليس عدوة الأندلس، مع العلم أن هذه الفترة كانت فيها مدينة فاس مدينة واحدة في عهد الأمير دوناس، حيث سيكون تقسيم المدينة بعد وفاته؟ إن استخدام الماء في الحرب من خلال الواد، وتوظيفه كأداة للحصار، قد تم في فترات لاحقة كذلك، بغرض تسهيل عملية اقتحام المدينة وبالأخص انطلاقا من عدوة القرويين، مما يزيد في التأكيد على أثر الماء وأهميته على هذه العدو أكثر من غيرها. فخلال الصراع الموحدى المرابطى قام الخليفة الموحدى عبد المومن بن علي الكومى عند دخوله فاس من جهة عدوة القرويين عبر باب السلسلة، بتوظيف مياه واد فاس في هدم سورها سنة 540هـ، ونقل ذلك مؤرخ الدولة الموحدية (البيدق) بنوع من الاختصار،¹⁵ ونقله كذلك (ابن أبي زرع) بنوع من التفصيل، قائلا: "بعد الحصار الشديد... قطع [عبد المومن] عنها [فاس] النهر الداخلى إليها بالألواح والخشب والبناء حتى انحصر الماء فوقها في الوطا، فوصل إلى مركزه ثم خرقة، فهبط الماء دفعة واحدة، فهدم سورها."¹⁶

ما نستخلصه هو أن استغلال النهر في هدم سور المدينة كان من جهة عدوة القرويين باعتبارها عدوة تحظى بنصيب أكبر من مياه واد فاس، ومياهها أكثر تأثيرا على المدينة من عدوة الأندلس، كما تؤكد ذلك وثيقة أخرى نقل مضمونها الباحث (محمد مزين)¹⁷ وهو ما يزيد في توضيح التفاضل بين العدوتين بخصوص وفرة الموارد المائية لصالح عدوة القرويين بالمقارنة مع ضعفها لدى عدوة الأندلس. فكون اقتصار عدوة الأندلس على استغلال هذا المجرى للسقي فقط، دليل على ضعف استفادة هذه الجهة من الماء الداخلى لفاس.

واستكمالا للتوضيح، نذكر كذلك أن الوثيقة التي أشار إليها (مزين)، تشير إلى الدور الذي كان قد لعبه الخليفة المرابطى (يوسف ابن تاشفين) في محاولته لتجاوز الخلاف الدائر بين العدوتين حول الماء حيث تقول الوثيقة: "ولما اكتسبت المدينة الحضارة بإجراء الماء الحلو إلى كل دار ورفع الماء لعدوة الأندلس وذلك بأمر يوسف بن تاشفين".¹⁸ يحيلنا هذا القول على الدور الذي قام به هذا الخليفة المرابطى في سبيل استتباب الأمن والقضاء على النزاعات التي وجد مدينة فاس، عند دخوله لها، غارقة فيها إبان حكم بني مغراوة الزناتيين. ويحيلنا كذلك إلى التمييز الذي ساد بين العدوتين بخصوص الموارد المائية في الفترات السابقة.

فبعد أن كثر القتل بين العدوتين خلال فترة تقسيم المدينة بين الأميرين المغراويين المذكورين سلفاً.¹⁹ حتى أصبح للقتال مكان مخصوص يلتقي فيه الطرفان للمواجهة الحربية.²⁰ سيحاول (يوسف ابن تاشفين) رأب الصدع الحاصل بين الطرفين (عدوتي القرويين والأندلس)، عن طريق هدم الأسوار الفاصلة بين العدوتين وربطها بواسطة قناطر، حتى صارت فاس مدينة واحدة من جديد.²¹

يبدو أن الخليفة المرابطي لم يدخر جهداً في سبيل إصلاح ذات البين بين العدوتين المتجاورتين والذي كان الماء أحد أسبابه، حيث عمد يوسف ابن تاشفين إلى تمكين عدوة الأندلس من الماء، فبعد أن كانت العدو تقتصر على حق السقي من الواد الداخل عند (باب الجديد) من عدوة القرويين فقط، كما تشير إلى ذلك الوثيقة المذكورة،²² أصبح بإمكانها الحصول على نصيب أكبر يشمل غايات أخرى تهم الشرب وغيره من الأعمال، خاصة في الجانب العمراني داخل هذه الناحية. "فصار الناس من عدوة الأندلسيين أولئك الذين كانوا مستقلين عن الماء... يبنون بالجهات الواقعة على الماء."²³

إذن فبعد الأعمال التي قام بها المرابطون، وعقدهم الصلح بين الفريقين، تمكنت عدوة الأندلس من الحصول على موارد مائية لم تستغل فقط للشرب أو السقي بل ساهمت في توسيع المجال العمراني للعدوة، والتي ظلت تعد أقل قيمة من عمران العدو المقابلة، عدوة القرويين.

لقد تحسنت الأمور أكثر بالنسبة لعدوة الأندلس بخصوص الموارد المائية، مما قد يكون أحد الأسباب التي أدت إلى توقف الصراع بين العدوتين ولو لفترة قصيرة، إذ سرعان ما فتئت العداوة بينهما أن تجددت، كما يرصد لنا ذلك (الشريف الإدريسي)، الذي وصف فاس في منتصف القرن السادس الهجري، بعد مرور حوالي قرن على دخول المرابطين لها، قائلاً: "وبين المدينتين أبدا فتن ومقاتلات وبالجملة إن أهل مدينة فاس يقتل فتياهما بعضهم بعضاً."²⁴

إذن لقد تجددت الصراعات من جديد وبصورة شرسة كما يستفاد من قول الإدريسي (فتن ومقاتلات بالجملة)، ويبدو أن هذه الصراعات لم تخمد لفترة طويلة، فعبارة (وبين المدينتين أبدا) تؤكد على أن هذا الصراع ما يفتأ يتكرر بين الخصمين العنيدين في فترات متلاحقة. على أن أسباب هذا الصراع المتجدد لا تخرج على العادة، فالماء حاضر بثقله

من جديد. ذلك أن (الإدريسي) الذي قلنا إنه وصف المدينة بعد حوالي قرن على دخول (يوسف بن تاشفين) إليها قد أشار إلى التفاوت الحاصل بين العدوتين بخصوص الموارد المائية، إذ يقول: "والأندلس ماؤها قليل... أما مدينة القرويين فمياها كثيرة".²⁵ وهذا أمر من المنطقي جدا أن يكون سببا للنزاع والفتن بين العدوتين.

فإذا كانت الأجواء قد هدأت نوعا ما في صدر الدولة المرابطية، فقد عادت المدينة من جديد إلى حالها السابق، فالمشكل المائي لازال مطروحا، وقد يكون بشكل أكبر نظرا للتوسعة العمرانية التي عرفتها عدوة الأندلس بعد الاستقرار والهدوء الذي عاشت فيه على الأقل في بداية حكم دولة المرابطين لفاس. إذن يبدو أن عدوة الأندلس كانت تعرف مشكلا دائما يجعلها تعاني باستمرار من نقص الماء، وقد حاول البعض تفسيره بعوامل مختلفة، فالفرنسي (روجي لوطورنو Roger le Tourneau) يرى بأن واد فاس يقسم المدينة إلى قسمين غير متساويين، ليس فقط من حيث المساحة العمرانية التي تبدو فيها عدوة القرويين متفوقة، بل من حيث جل الأنشطة الاقتصادية، فهي توجد بها الحصنة الكبرى من الصناعات الرئيسية (من حياكة ودباغة وخرافة) ما عدا الفخارين ومربي الماشية فإنهم لا يخضعون لهذه القاعدة، لكن نشاطاتهم هي بالضبط أليق بالضاحية منها بالحاضرة.²⁶

هذا التفسير الذي قدمه (لوطورنو) يمكن أن نجد له صدق في المراحل الأولى لتأسيس المدينة فاس، وبالأخص، تأسيس نواتها الأولى، عدوة الأندلس، على يد إدريس الأول (172هـ/789م) فحسب (ليفي بروفنسال Lévi-Provençal)²⁷ فإن المؤسس الثاني للمدينة، إدريس الثاني، باني عدوة القرويين (193هـ/809م) تعامل مع عدوة الأندلس بنوع من اللامبالاة، فهي المدينة القديمة التي أسسها سلفه بدعم من القبائل الأمازيغية التي احتضنته،²⁸ فجاءت المدينة بسيطة تستجيب للظروف الصعبة التي بدأت فيها الدولة، وانعكس ذلك على أنظمة الري، التي لم تكن على الشكل المطلوب، على عكس النواة الثانية، عدوة القرويين، التي ساهمت العناصر العربية التي قدمت على عهد إدريس الثاني، في بنائها، وهي عناصر ألقت الحضارة وجودة المعمار سواء في الأندلس أو في القيروان، غير أن التجديد سيمس أيضا النواة الأولى، بحكم استقرار بعض العناصر العربية فيها، غير أنها رغم ذلك احتفظت في كثير من الأحيان بمعالمها البدوية القديمة.²⁹

أما الباحث (طارق مدني) فيرى بأن الفرق بين العدوتين يعود إلى أن عدوة الأندلس شبه قروية منطوية على نفسها، في حين أن عدوة القرويين حافظت على نموها مع توسع دائم للأحياء السكنية،³⁰ كما أن الموارد المائية تبدو متفاوتة، والعامل المسؤول عن هذا التفاوت حسب نفس الباحث، يمكن إرجاعه إلى العامل الطبوغرافي، الذي جعل من الصعب تقنيا على عدوة الأندلس استعمال مياه واد فاس بشكل مباشر وجلبه إلى داخل المدينة.³¹ وتؤكد هذا الأمر مجموعة من النصوص الإخبارية التي أشارت في غير ما مرة إلى وجود تفاوت في المنشآت المائية بين العدوتين، مثل النص الذي أورده (البكري)³² والنص الذي أورده (الإدرسي).³³ وفرة مياه عدوة القرويين أمر يوضحه كذلك صاحب (الأنيس المطرب)، بقوله: "وتختص عدوة القرويين بكثرة الأنهار"³⁴ والأرحاء والعيون العذبة والآبار القريبة الطيبة... ويحصد الزرع بفحص المصاراة التي بخارج باب الشريعة من أبواب عدوة القرويين عن أربعين يوما.³⁵

إن الاختلاف في مسألة الحظوظ المائية يدفعنا إلى الرجوع إلى البدايات الأولى التي بدأت فيها عملية تطويع الواد وتوزيعه داخل المدينة، ذلك أن الواد قبل وصوله إلى المدينة ينزل عبر منحدر سيصبح فيما بعد عدوة القرويين، بمعنى أن عدوة القرويين وبفعل انحدارها لن تجد صعوبة في التزود من ماء الواد، عكس عدوة الأندلس التي رغم أنها سابقة في التأسيس إلى أنها شيدت في مكان مرتفع عن النهر، خوفا من فيضان المجرى، الذي كان سببا في تهديم النواة الأولى للمدينة التي أسسها إدريس الأول في سياق بحثه المتواصل عن موقع لبناء مدينته الجديدة.³⁶ يطرح هذا الإشكال الطبوغرافي السؤال كيف تزودت عدوة الأندلس بالماء؟ إن الإجابة على هذا السؤال غير متاحة لحد الآن نظرا لغياب نص يتحدث عن هذه المسألة، لكن الراجح أن سلسلة من الأشغال قد أنجزت من أجل تيسير عملية التزود، وما يؤكد ذلك هو كثرة المجاري التي تم حفرها داخل عدوة الأندلس والتي سميت بأسماء الأودية، كواد مصمودة وغيره.³⁷

لقد اتضح لنا أن العدوتين لم تكونا أبدا متساويتين من حيث الموارد المائية، مع تسجيل تفوق لصالح العدو اليسرى للواد (عدوة القرويين)، مما كان في الغالب سببا للصراعات والمواجهات العنيفة بين الفريقين، والتي كانت تتأجج في أوقات الندرة التي تصيب الواد، بالخصوص في فترة الصيف.³⁸

إن كل ما قيل، لا يجب أن يفهم منه أن سبب الصراعات حول الموارد المائية في فاس، كان سببه النقص الحاصل في كمية الموارد المائية المخصصة لعدوة الأندلسيين بالمقارنة مع تلك المخصصة لعدوة القرويين، وبالتالي احتمال نشوب الصراع بدعوى تضرر العدوة الأولى، بل العكس تماما، فكون الموارد المائية المخصصة للطرفين غير متساوية، لا يعني بالضرورة إجحافا في حق عدوة الأندلس، فكمية المياه الذاهبة لهذه العدوة قد تكون بالفعل تتناسب مع البنية العمرانية وحجم الساكنة لديها، وهو ما يشير إليه الباحث (طارق مدني) الذي يرى بأن عدوة القرويين لم تتوقف عن النمو، أما عدوة الأندلس فكانت أقل نموا وتوسع بشكل محتشم.³⁹ وفي كل الحالات كانت كل عدوة ملزمة باحترام صبيب ومجرى الماء بطريقة تتناسب مع عدد ومتطلبات الساكنة.⁴⁰ ما يفتح الباب للقول بأنه من الممكن أن تكون عدوة القرويين بدورها متضررة وغير راضية بحصتها من ماء واد فاس، وهو ما سيتضح لنا من خلال مناقشة المسألة من خلال كتب النوازل.

فقد أورد (المهدي الوزاني)⁴¹ نازلة⁴² أفى فيها الفقيه الشيخ (التاودي أبو عبد الله محمد).⁴³ ومضمون النازلة يقول: "سئل أيضا [التاودي] عن مسألة وادي فاس وقسمته، فإن من المعلوم المشهور أنه منقسم بين أهل العدوتين... والقسمة بينهما واقعة عند الأقواس الأربعة التي تحت باب السبع: اثنان ذاهبان لعدوة الأندلس وهما الأعلىان المواليان للسور، والاثنان وهما الأسفلان ذاهبان لعدوة القرويين، وقد ميز ماء الأعلىين عن ماء الأسفلين بسور محكم الرصف متقن الوصف، حافظ الأعلىين،⁴⁴ ثم إنه عمد الأسفلون لذلك السور وهدموا وخرقوا فيه خرقا أذهب الماء إليهم، وأجرى أكثرهم لمائهم، فهل يقضى عليهم بإصلاح ما أفسدوه، وبناء ما هدموه لما لحق أرباب القسمة العليا من الضرر في الجنات والأرحية وغيرها؟ هذا وفي مشرب إحدى القسمتين انحدار يأخذ صاحبه أكثر من حقه، هل يجب، سيدي في أصل القسمة ومبدئها أن تكون الأرض مستوية بحث لا يجري الماء في إحدى القسمتين إلا وقد جرى في الأخرى؟ والسلام".⁴⁵

يمكن القول، ومن خلال سرد النازلة، أنها تهم قضية واقعية وغير متخيلة، نظرا لذكر كافة الأطراف المتدخلة في النزاع، ووجود كل العناصر الضرورية التي تهم التأريخ للنازلة، وهي طرفي النزاع، عدوة القرويين وعدوة الأندلسيين ومكان النازلة المتمثل في موضع قسمة واد فاس الداخل إلى المدينة عند ضريح سيدي مجبر، أما الزمن فإنه غير ذي أهمية

كبرى، مع أننا افترضنا سابقا أنه في القرن السادس الهجري، والذي يمثل الزمن الذي عاش فيه الفقيه الشيخ التاودي، أو ربما تكون النازلة حدثت في زمن سابق له ورفعت إليه للإجابة عنها، ورغم أن النازلة لم تصرح فعلا هل احتج أحد الأطراف بسبب الواقعة، إلا أنه من الطبيعي أن يكون أصحاب القسمة العليا قد تأذوا من فعل سكان القسمة السفلى.

تشمل النازلة قضيتين:

- القضية الأولى تتعلق بشكل القسمة المعمول بها بين الفريقين المكونين لمدينة فاس، وعلى ما يبدو أنها قسمة قديمة حافظت على استمرارها منذ زمن طويل، حيث يظهر أن قسمة ماء واد فاس تعرف اختلافا في توزيع الأقواس التي تحمل الماء، فقوسان منها يوجدان في الأعلى، ويخصان عدوة الأندلسيين، وقوسان في الأسفل يخصان عدوة القرويين، وبين القوسين يوجد فاصل يميز بين ماء الأعلىيين عن الأسفلين، وهو عبارة عن سور حسب النازلة⁴⁶ مبني بإحكام، وحسب الوثيقة المؤرخة بسنة 1715م⁴⁷ فإنه حاجز مكون من معدن الفضة.

من خلال هذه القضية يبدو أن أحد الطرفين كان متضررا من القسمة. وقد يبدو من الوهلة الأولى أن الطرف الأسفل المتمثل في عدوة القرويين هو المتضرر بحكم أنه المبادر إلى خرق السور، غير أن ذلك يبدو مناقضا لما قلناه سابقا بكون عدوة القرويين هي المهيمن على النصيب الأكبر من الموارد المائية القادمة عبر واد فاس. لكن النازلة أوردت عبارة يمكن من خلالها قلب الموازين لصالح عدوة القرويين، فالعبارة تقول، "هذا وفي مشرب إحدى القسمتين انحدار يأخذ صاحبه أكثر من حقه"⁴⁸، منطقيا الانحدار سيكون لصالح الأقواس الموجودة في الأسفل، وبالتالي استثنائها بالنصيب الأكبر بفعل عامل الانحدار، غير أن هذا الطرح بدوره يطرح إشكالا، حيث يسقط معه المبرر الذي يجعل عدوة القرويين تقوم بهتك السور إذا كانت هي أصلا المستحوذ على الجزء الأكبر من الماء. لكن ومن أجل فهم سليم لنص النازلة وجب أولا الوقوف على معنى بعض المصطلحات، والتي يعتبر فهمها أمرا حاسما في فهم حيثيات النزاع.

والمصطلحات المقصودة هنا، هي مصطلح الأعلىيين والأسفلان، فقد ورد في نص النازلة أن قسمة ماء واد فاس كانت في شكل أربعة أقواس، : اثنان ذاهبان لعدوة الأندلس وهما الأعلىيان المواليان للسور، والاثنان وهما الأسفلان ذاهبان لعدوة القرويين،⁴⁹ فمن خلال

الوهلة الأولى قد يعتقد بأن المقصود بالأعاليان هما المرتفعان في الأعلى والأسفلان هما المنحدران في الأسفل، بمعنى الارتفاع والانحدار الطبوغرافي، وبالتالي تكون عدوة القرويين هي العدوة السفلى، وهي التي قامت بهدم السور، لكن وكما أشارت إلى ذلك الوثيقة الإسماعيلية " أن قسمة عدوة القرويين تنحدر من قوسها للذين من ناحية الضريح... والوادي هناك محصور... إذا فتح منه حجران أو ثلاثة تفجر كله لعدوة الأندلس وبقيت عدوة القرويين معلقة"⁵⁰ إذن فالوثيقة توضح بأن عدوة القرويين هي التي كانت معرضة للضرر في حال وقوع هتك في الجدار الفاصل بين العدوتين، فلماذا إذن ستقوم بإلحاق الضرر بنفسها؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نفس الوثيقة في حديثها عن تحديد موضع القسمتين، قسمة الأندلس و قسمة القرويين، تشير بالقول إلى "وقسمة عدوة القرويين جارية منحدره".⁵¹

انطلاقاً مما سبق فإنه يمكن تبني تفسير آخر لمصطلحي الأعاليان والأسفلان الواردان في النازلة المذكورة. إن المقصود هنا بالأعاليان والأسفلان بالنسبة للأقواس الموزعة لماء الواد، لا يعني المرتفعين والمنحدرين، ولكن يعني تحديد الموقع، فالأعلى لا يقصد به الموجود في الأعلى وإنما الموجود في مكان يلي مكان ما ويتبعه، وبالتالي الأعلى هنا هم القرويين والأسفل هم الأندلسيون.

إن ما نستخلصه من هذه النازلة أن الصراع بين العدوتين حول الماء كان منذ فترات سابقة للتاريخ الذي يوجد في الوثيقة المؤرخة بسنة 1715م،⁵² فعلى الأقل لدينا تاريخ سابق للقرن السادس الهجري، مع أن كل المؤشرات التي ذكرناها سابقاً تؤكد على أن النزاع يمكن أن يكون منذ فترة حكم الأميرين "عجيسة والفتوح" والذي أسفر عنه، إلى جانب أمور أخرى، تنصيب العدوتين العداء لبعضهما البعض.

أما السؤال الذي مفاده هل يستوجب على عدوة الأندلس إصلاح الضرر الذي لحق بالسور المخصص للفصل بين القسمتين، من أجل رفع الأذى الذي لحق السور ومعه عدوة القرويين؟ فكان جواب الشيخ التاودي⁵³ غريباً إلى حد ما، ذلك أنه أقر بوجود الضرر، لكنه في المقابل حمل السلطات المسؤولية مسؤولية إصلاحه وليس من قام بارتكاب الفعل (عدوة الأندلس). وهنا نتساءل لماذا تتحمل السلطات المسؤولية في المدينة تبعات أفعال الغير؟ لكن في الوقت نفسه، نجد أن المفتي في هذه النازلة اعتبر الخرق الذي لحق بالجدار أكثر من ضرر

بل تعداه إلى عدااء بيّن، مما قد ينجم عنه تصاعد في النزاع إلى ما لا تحمد عقباه، من هنا كانت دعوته إلى تدخل السلطات العليا لإزالة أسباب الفتنة.⁵⁴

إن ما يمكن إضافته من خلال إدراج هذه النازلة، والذي جاء لتبيان إمكانية مسؤولية كلا الطرفين (عدوة القرويين وعدوة الأندلس) في نشوب الصراع بينهما، حيث نفينا سابقا كون نشوب النزاع قد ينشأ فقط نظرا لاستئثار عدوة القرويين بالحجم الأكبر من الموارد المائية، وبالتالي احتجاج عدوة الأندلس على ذلك. لكن هذه النازلة أثبتت أن النزاع قد ينشأ نتيجة تصرفات تعرض حصة الجانب المسيطر على النصيب الأكبر من المياه لتضرر تقدم عليه العدو المقابل، والذي يبدو أنه كان في صالحها وقوع خلل في تصريف قسمة القرويين، الأمر الذي كان ينتج عنه تدفق المياه إلى جهتها.

- القضية الثانية: تهمال السؤال عن شكل القسمة المعمول بها، ذلك أن إحدى القسمتين توجد في منحدر يجعلها تأخذ أكثر من نصيبها، وهو ما يطرح إشكالية وجوب أن تكون الأرض مستوية حتى ينال كل طرف نصيبه المتفق عليه. تطرح هذه القضية عدة إشكالات، ومن هنا جاء السؤال المطروح على الفقيه (التاودي) الذي قدم جوابا نظريا، حيث أكد على أنه من الواجب لكي تكون قسمة، أن يكون السطح مستويا، لكن تسوية السطح تحتاج إلى عمل وجهد ليس بالهين، لأن الأمر يحتاج إجراءات تقنية ميدانية معقدة، تعرف بتقنية التكبيس،⁵⁵ غير أن عدوة القرويين كانت تستعين بإنشاء جدار يمنع الماء من الذهاب إلى العدو الأخرى، هذه العدو ونظرا لأنها كانت تملك نصيبا أقل من نصيب الجهة المقابلة كانت تعتمد إلى هذا الجدار وخرقه حتى تحصل على مياه أكثر.⁵⁶

إن البحث عن أسباب نشوب الصراع بين الأطراف المتدخلة في استغلال ماء واد فاس، تجعلنا نعود من جديد إلى نقطة البداية، المتمثلة في نص الوثيقة⁵⁷ المؤرخة بالقرن الثامن عشر، فإنه يلفت انتباهنا في بدايتها إشارة كاتبها إلى مسألة مهمة للغاية تتعلق بالتدوين حول واد فاس وتقسيماته بين الأحياء، وخاصة بين العدوتين، باعتبارهما القسمين الرئيسيين في المدينة، فالكاتب يقول، "ما زلت منذ عقلت وأنا أود أن نعر على من تكلم في شأن هذا الوادي المبارك الداخلة لمدينة فاس. أوقيد مقادريه ومجاريه وتقاسيمه في قرطاس"⁵⁸، ينفي التقرير وجود أي عملية تدوين أو تقييد يخص تقسيم وتوزيع المقادير المائية التي منبعها واد فاس. وهو أمر يثير الاستغراب، فكيف لمسألة مثل هذه ألا تكون

محط تدوين أو أن تجد اهتماما من لدن كافة الجهات المتدخلة في أمور الواد؟ مع ما نعلم ما لهذه القضية من أهمية قصوى. فهل يكون غياب هذا الأمر هو ما كان مدعاة لتجدد الصراع بين العدوتين؟

إن تأكيد الوثيقة على استمرار الصراع بين العدوتين لفترات طويلة، والذي عبرت عنه بالقول، "وما يزال الصراع والخصام بين العدوتين من أجل ذلك على الدوام، وكل يدعي الغبن في قسمته، وعدم الوصول لقدر حقه الآن، والله يحق الحق ويبطل الباطل ويهدي الجميع إلى سواء السبيل".⁵⁹ كان محفزا على كتابة هذا التقرير الذي يشرح بالتفصيل والدقة جميع التقسيمات التي تطرأ على مجرى واد فاس منذ دخوله المدينة حتى خروجه منها.

فأصبح بذلك هذا التقرير، كما يوضح ذلك ناشره، رسما عدليا عليه خطاب القضاة وتعريف بالشهود، يستعمل في المرافعات عند القضاة والمنازعات حول ماء واد فاس، ودليل ذلك أن الناشر وجد من التقرير عدة نسخ خطية له عند عدة أشخاص.⁶⁰ ويبقى السؤال المطروح هو لماذا خلال 1715م، وليس قبل، أم أن هناك بالفعل وثائق أخرى تعالج هذا الأمر تعود لفترات سابقة؟

يكشف النزاع الذي تشير إليه الوثيقة عن مجموعة من الإشكالات، أولها كيف أن كلا الطرفين يدعي الغبن في قسمته، هل المقصود من ذلك أن كلا الطرفين غير راض على القسمة الحاصلة بينهما؟ وهنا نتساءل إذا كان الأمر كذلك فلماذا تم القبول بهذه القسمة منذ البداية؟ ولماذا لم يتم التوافق على قسمة معينة ترضي الطرفين معا؟ أم أن المقصود هو أن كل طرف يدعي الغبن في قسمته في وقت معين، عندما تزداد حاجاته ومتطلباته من الموارد المائية أو لحظة نقصان هذه الموارد في أوقات الجفاف، أو خلال فصل الصيف مثلا؟ خاصة وأن العدوتين معا استمرت في النمو والتوسع وبالأخص عدوة القرويين، كما وضعنا ذلك أعلاه.

إن الإجابة على هذه الإشكالات تتطلب منا معرفة هل كانت القسمة مبنية على التفاضل أم التساوي؟ وهو ما لا تجيب عليه الوثيقة، مما يزيد في حيرتنا وصعوبة إدراك أسس هذه القسمة، وكيف وصلت الأمور إلى ادعاء كل طرف تظلمه منها، مع أننا نرجح أن القسمة لم تكن قائمة على أساس التساوي، لما عرفته العدوتين من تباين شامل بالنسبة

للبنيات العمرانية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. (المنازل المساجد، الأسواق، الحمامات وغير ذلك...).

إن أسباب هذا الادعاء تبقى غامضة، في ظل سكوت الوثيقة،⁶¹ التي لم تدل بتفاصيل أكثر حول هذا المشكل، وإنما اهتمت فقط بذكر سبب تجدد الصراع في هذه الفترة بالذات. فقد أشار كاتب التقرير إلى أنه منذ حوالي 15 سنة (15 سنة قبل 1715، أي حوالي 1700م) عرفت شبكة توزيع ماء واد فاس تغييرات غير شرعية على نظام توزيع المياه، مما تسبب في تسربات ورشوحات هددت أحياء وأسوار المدينة بفعل تحويل مياه الواد، ومرد ذلك أن "بعض من ورد على فاس العليا (عدوة القرويين) وسكنها من كبار الجيش وأعيانه ممن لا ينازع في مرامه قصد منفعة نفسه وتنمية فلسه، عمد إلى الوادي بمحل الرشوحات المذكورة وفتح منها الوادي، وفجره وأجراه مع السور المذكور إلى ملاح أهل الذمة ونصب عليه رعى ذات مدارين، واستمر ذلك عدة أعوام، وتضررت من ذلك عدو القرويين ضررا فاحشا".⁶²

إذن قد يكون هذا التغيير الحاصل في مجرى الواد عن طريق رفع المياه منه عبر سواقي إضافية من قبل شخص ينتمي إلى جيش دولة المولى إسماعيل، أحد الأمور التي كانت تتسبب في نشوب الصراع وتضرر أحد الأطراف، كما يبدو ذلك من خلال النص، حيث الطرف المتضرر هنا هو عدوة القرويين، مما يعني أن تضرر إحدى العدوتين قد يكون نتاج أمور لا دخل لهما فيها، وإنما بسبب أطراف خارجية أخرى كحالة هذا القائد العسكري الذي سكن حديثا في عدوة القرويين.

فإذا افترضنا أن كلا العدوتين تمثل حلفا منسجما يدافع عن مصالحه في مواجهة الطرف الآخر، بواسطة ممثلين ينوبون عن الساكنة، فإنه من الممكن أن تكون هناك أطراف وشخصيات خارجة عن هذا الإطار تسعى إلى حماية مصالحها في معزل عن الطرفين، كحالة القائد العسكري الذي حسب الوثيقة سعى إلى تحقيق مصلحة اقتصادية من خلال تنصيب رعى كبيرة وتحريكها بواسطة مأخذ مائي جلبه من واد فاس في غفلة أو تواطى ممن وكلت إليه مصلحة مراقبة المجرى المائي.

إن الضرر الذي لحق عدوة القرويين، تفسره الوثيقة بأسباب أخرى، بالإضافة إلى الضرر الذي تسبب فيه أحد رجالات الجيش، كما بينا ذلك سابقا، فعند تفصيل الوثيقة

لمسار القسمة الواقعة عند ضريح سيدي مجبر، تتم الإشارة إلى بعض التفاصيل التي ساهمت بدورها في الإضرار بقسمة القرويين. حيث تصرح الوثيقة بالقول، بأن قسمة عدوة القرويين المنحدرة من قوسين من ناحية الضريح المذكور، تتخذ شكل منخر ذو فتحتين اثنتين قدر كل فتحة خمسة أشبار، وبينهما جدار من نقرة، وفي حال طغى الواد نتيجة السيول والأمطار الغزيرة، فإن جزء مهم من المياه يذهب لعدوة الأندلس، كزيادة على قسمتهم الأصلية، لأن قسمة الأندلس تجري في فضاء واسع، بخلاف عدوة القرويين فإن قسمتهم تجري تحت الدور والأرحية والحمامات والفنادق وفي مسالك ضيقة لا تحمل أكثر من حقها، فإن زيد عليها ما لا تحمله هلك الرباع والمساجد ومن فيها.⁶³

يبدو أن قسمة عدوة القرويين تعاني من مشكل بنيوي، يتجلى في صعوبة المسالك التي تقطعها، حيث تعاني من الضيق وقلة المنافذ، بسبب التوسع العمراني وكثرة المباني الموجودة في مدخل العدوة، على عكس عدوة الأندلس التي تجري فيها مياهها في فضاء واسع، لكونها أقل تعميرا، مما يجعلها تتحمل المياه حتى الزائدة منها في حالة السيول والأمطار الغزيرة. والنتيجة كما توضح ذلك الوثيقة، تهدم السد الذي على شكل منخر بفعل قوة الضغط المائي، "فتهدم سد المنخر المذكور... وفي بقائه متهدما ضرر عظيم على أهل عدوة القرويين فعلى من علت همته ونفذت في الناس كلمته أن يصرف الوجهة إليه".⁶⁴

إذن وكما قلنا ذلك سابقا، فإن الضرر الذي يمكن أن يلحق بأحد الأطراف يمكن أن يكون محصلة أشياء لا دخل للطرف الآخر فيها. وأهم تلك الأسباب، ترجع إلى قلة الماء، الناتجة عن أسباب مختلفة. فمن خلال وثيقة أخرى عبارة عن رسالة⁶⁵ من السلطان الحسن الأول إلى باشا مدينة فاس (عبد الله بن أحمد البخاري)⁶⁶ والمؤرخة بـ 20 شعبان 1297/28 يوليوز 1880، حول حصول نقص في ماء واد فاس الذاهب لعدوة الأندلس، يتضح لنا أن الرسالة ترجع أسباب النقص الحاصل إلى سببين اثنين، يرجع الأول إلى تصرفات تعسفية من طرف أصحاب الأرحية وملاك البساتين،⁶⁷ وثاني الأسباب، وهو الذي يهمننا في الأمر، هو غياب التوازن في مشارب (مأخذ) توزيع الواد، وهو تصريح واضح بوجود خلل في قسمة الواد بين العدوتين، وبذلك أمر السلطان عامله إلى المبادرة رفقة مبعوثين من طرفه ورفقة أرباب البصر⁶⁸ من أجل اصلاح الخلل ورد الماء إلى مجاريه، مع تبيان سبب سكوته (العامل) عن هذا الأمر "فمثله لا ينبغي السكوت عنه والغفلة عن مرتكبيه، حيث

يتعين زجره وكفه عنه لما فيه من الإضرار بالناس وتعطيل مرافقهم، ولو لم يكن فيه الإضرار بهم إلا تعطيل مساجدهم وحماماتهم التي بها قيام دينهم لكان كافيا بضرورة التدخل.⁶⁹

تؤكد الرسالة وجود تباين في القسمة المائية بين العدوتين، الذي يبدو أنه تضافر مع أمور أخرى نتج عنها نقص موارد مياه عدوة الأندلس، غير أن الرسالة لم توضح هل هذا اللاتوازن أمر حديث أم ناتج عن تقسيم قديم؟ غير أن جواب عامل السلطان سيوضح ذلك، فالرد⁷⁰ لم يتأخر، فقد جاء بعد عشر أيام من رسالة السلطان، ومن خلاله يتضح أن اللجنة المكونة لإصلاح الخلل، لما بادرت بذلك حسبما طلب السلطان، فإن أهل عدوة القرويين طلبوا من عامل المدينة عدم القيام بأي تدخل ينتج عنه تغيير في قسمة واد فاس بين العدوتين،⁷¹ لأن في ذلك ضرر عليهم، واستدل هذا الطرف بأن الحالة الراهنة (القسمة الحالية) مبنية على أساس شرعي، تشهد بذلك الرسوم التي بين أيديهم والموقعة من طرف القاضي (مولاي عبد الهادي)،⁷² هذا الاحتجاج من طرف عدوة القرويين كان دافعا إلى إحجام عامل فاس عن عدم القيام بأي تدخل إلا بعد استشارة السلطان، ذلك أن الأمر، كما وضحه العامل، أصبح ذو أبعاد كبيرة تتعلق بالقسمة الكبرى بين العدوتين، والمنجزة حسب (الشرع)،⁷³ حيث من المحتمل أن يؤدي التدخل الغير سليم، إلى تجدد الشحنة والبغضاء الموجبة لقتل السكان بعضهم البعض.

لا نعرف هل كان دافع أهل عدوة الأندلس إلى الشكوى، هو نقص الماء الناتج عن تصرفات أضرت بحصصهم المائية؟ أم أن الأمر له خلفية تاريخية، نابعة من عدم رضاهم بالقسمة الجارية بينهم وبين جيرانهم أهل عدوة القرويين؟ كيف ما كان الحال فإن الطرفين، وحسب روجي لوطورنو،⁷⁴ كانا قد عقد صلحا حول القسمة الكبرى الكائنة بالقرب من ضريح سيدي مجبر، وذلك بعدما تكونت لجنة تحكيمية أشرف عليها القاضي (مولاي عبد الهادي)، حيث ضمت اللجنة ستة عشر عضوا، من ضمنهم ممثلين عن كل عدوة، وذلك بتاريخ 1240هـ/ 1825م، وهو ما أضفى صفة الشرعية على القسمة، لكن لا ندري هل فعلا احترمت قرارات هذا الصلح أم لا؟ فإذا كانت احترمت فما الداعي إلى تجدد النزاع، خصوصا وأن الرسالة السلطانية أشارت إلى وجود عدم توازن في مشارب توزيع الواد، فاللاتوازن مفاده وجود تفاضل في القسمة لصالح طرف دون الآخر، فهل يمكن أن يكون الصلح أغفل

الإنصاف في القسمة؟ وهذا يتناقض مع فكرة الصلح، إذ المفروض في الصلح هو تراضي كلا الطرفين، فكيف يسكت طرف عن ظلم في حقه؟ أم أن الأمر سببه الرئيس هو نقص في الماء بسبب ظروف مناخية⁷⁵ تضافرت مع تصرفات تعسفية من طرف أصحاب الأرحية وملاك البساتين، كما أشارت إلى ذلك الرسالة؟ وما يزيد تعتيما وغموضا، غياب رد السلطان حول المسألة، بعد جواب عامل مدينة فاس.

مهما يكن، فإن الخلاف سيكون سببا في تشكل لجان أخرى أكلت لها مهام تقصي أسباب نقص الموارد المائية الداخلة لمدينة فاس، حيث تكونت لجنتين في أقل من أربع سنوات، الأولى كانت سنة 1881،⁷⁶ والثانية كانت سنة 1884.⁷⁷

ما يمكن ملاحظته حول هذا النزاع الحاصل بين العدوتين، هو تكرره بشكل كبير في فترة القرن 19 وخاصة في عهد السلطان الحسن الأول، ورغم أن السبب في تجدد النزاع يكون أحيانا خارج نطاق العدوتين، إلا أن عدد اللجان المكونة في هذه الفترة يوضح مدى حجم التنزع الذي شهدته الموارد المائية لواد فاس.

إذا كان النزاع بين العدوتين على الماء هو الطاغي على باقي النزاعات الأخرى، فإنه في بعض الأحيان يكون داخل نفس العدو، كما حصل في عدوة القرويين، تشير الوثيقة⁷⁸ إلى وجود قسمتين داخل القسمة الواحدة من داخل هذه العدو، واحدة تجري إلى الجهة الشرقية والتي تسمى جهة الأندلس من عدوة القرويين، والقسمة الأخرى تجري للجهة الشمالية التي تسمى جهة الطالعة واللمطين والدوح. وهي قسمة تعرف وجود خلل يتجلى في كون "القسمة الشرقية أنزل وأخفض من القسمة الشمالية"⁷⁹ مما يعني أن تلك السفلى تستحوذ على نصيب أكبر لكونها في الأسفل، "هذا سبب الخلاف والتنازع بين أهل القسمتين".⁸⁰

لقد تعددت أسباب النزاعات بين العدوتين داخل مدينة فاس حول الماء، فإذا كان التفاوت الكبير في الموارد المائية المخصصة للطرفين، أمر واضح أثبتته مختلف النصوص الإخبارية التي تطرقت للمسألة المائية في المدينة، منذ عصر البكري (القرن الخامس الهجري) وصولا إلى الوثيقة المؤرخة ب1715م. وهو ما رجحنا أنه كان مدعاة إلى التسبب في صراعات كانت تتطور إلى حد المواجهة الحربية، فإن هناك أسباب أخرى، لا تجعل من عدوة الأندلس المتضرر الوحيد، فقد أثبتنا أن عدوة القرويين كانت أكثر توسعا وأكثر نموا مما جعلها في

حاجة مستمرة لموارد مائية إضافية، مما حتم عليها الدخول في صراعات مع أهل العدو المجاورة، الأمر الذي توضح من خلال النازلة الفقهية،⁸¹ ومن خلال الوثيقة المؤرخة بالقرن 18.⁸²

نعتقد أنه أن الألوان لنطرح السؤال حول غياب السلطات المسؤولة، والتي من شأنها التدخل لحل النزاعات، سواء بين العدوتين أو حتى داخل العدو الواحدة، فالوثيقة التي تعود إلى فترة القرن 18، لمحت في غير ما مرة إلى غياب سلطة مسؤولة تتدخل لإزالة الخروقات أو التدخل لفض الصراعات الناشبة بين السكان. فعند الحديث عن الضرر الذي لحق بعدوة القرويين بفعل ما أحدثته أحد أفراد الجيش، ذكرت الوثيقة أن الضرر استمر لعدة أعوام مما أدى إلى ضرر فاحش بأهل العدو، بل إن السلطة التي تدخلت من أجل ذلك تمثلت في السلطان المولى إسماعيل. والذي تدخل بعد أن رفعت إليه الشكوى، فأمر "أيده الله يهدم الرحي ورد الماء لمحلته".⁸³

أما فيما يخص النزاع الناشب بين سكان عدوة القرويين حول قسمتهم، فقد أشارت الوثيقة،⁸⁴ إلى أن الفريقين قد اتفقا على معالجة المشكل نهائيا، وذلك بابتداع حل توافقي يحد من النزاعات بينهما، فرغم استمرار التفاوت في عدد الأنصبه المخصصة لكل طرف، إلا أن المشكل الآخر المتعلق بكون القسمة الشرقية أنزل وأخفض من القسمة الشمالية تم تجاوزه عن طريق بناء "على كل قسمة نفرة مساوية في الارتفاع لنقرة القسمة الأخرى بالميزان والاعتدال حتى تشرب هذه وهذه شربا واحدا".⁸⁵ وبالتالي تم رفع الضرر عن القسمة الذاهبة إلى الجهة العليا التي كانت لا تستفيد بالقدر الكافي مقارنة مع قسمة الجهة السفلى.

إن غياب سلطات مسؤولة عن تدبير الماء في فترات عديدة يطرح أكثر من علامة استفهام. لكن تساؤلنا يخص هذه الفترة التي تؤرخ لها الوثيقة،⁸⁶ والتي قام صاحبها بذكر تفاصيل التقسيم والتوزيع الذي تعرفه مياه واد فاس سواء داخل عدوة الأندلس أو داخل عدوة القرويين، لكنه لم يشر ولو لمرة واحدة إلى وجود هيئة معينة تتدخل لكي يكون تقسيم الماء عادلا بين الفريقين والسهر على احترامه، أو التدخل لحظة نشوب خلاف بين أطراف معينة. وهو أمر مثير للشكوك، ففي الفترات الأخرى نجد مجموعة من المتدخلين في هذا الأمر، يتدخلون كلما قل صبيب ماء واد فاس نتيجة أمر طارئ. ليبقى الافتراض القائم بحدة والذي

يمكن أن يفسر هذا الغياب الواضح للسلطات، هو عرفته المدينة من فوضى نتيجة ضعف الدولة الحاكمة أو دخولها في خلاف مع ساكنة المدينة كذلك الذي ميز عهد المولى إسماعيل (1672-1727م).⁸⁷

فإذا كانت الأمور عرفت نوعا من السلاسة في العلاقات بين المولى الرشيد وسكان فاس،⁸⁸ نتج عنه تشييد بعض المنشآت المائية، كقنطرة واد سبو،⁸⁹ بالإضافة كذلك إلى ترميم قنطرة الرصيف داخل المدينة.⁹⁰

أما في العهد الإسماعيلي فإن العلاقات ما فتئت أن عرفت تشنجا واضحا بين السلطان وحاضرة فاس، وهي علاقة شابهها النفور على حد تعبير لوطرنو، فبمجرد بيعة المولى إسماعيل 1082هـ/ 1672م ثارت فاس وقتلت قائد الجيش وناصرت المولى أحمد بن محرز ابن أخ المولى إسماعيل الذي كان نائرا على عمه،⁹¹ وقد دامت ثورة سكان فاس، "أربعة عشر شهروثمانية عشر يوما ذاقوا فيها وبال أمرهم".⁹²

أدى سوء العلاقات بين سكان فاس والسلطان المولى إسماعيل إلى تهميش هذا الأخير لفاس،⁹³ حيث ترجم ذلك في نقل العاصمة إلى مكناس. ونتيجة تجدد الخلاف والمناوشات بين الطرفين سيزيد المولى إسماعيل من التضييق على فاس ومصادرة أملاك سكانها الأغنياء المياسير حتى "خلت المدينة من ذوي اليسار"،⁹⁴ بل إن الناس سوف تتخلى عن كل أسباب الغنى وجمع الثروة بما أنها ستذهب في النهاية إلى الولاة القساة الذين تكلفوا بقبضها.⁹⁵ حيث يشير (الناصرى) إلى أن الولاة الذين تم تعيينهم على مدينة فاس قد عاثوا فيها فسادا بكثرة ما استحدثوا على الناس من مغارم وأخذ للأموال،⁹⁶ وهو ما انعكس كذلك على الحالة العمرانية للمدينة وعن هذه الحالة يسوق لنا لوطرنو شهادة بليغة لأحد الرحالة الإنجليز اسمه (ويندوس) قائلا: "بما أن كسب الثروات يتسبب لهم في كثير من البؤس، فلا عجب أن يهملوا الوسائل التي تساعد على تملكها ويتركوا تجارتهم تنهار، لذلك تردى مجدهم وخربت المباني العمومية".⁹⁷

إذن يبدو أن هذا الإهمال الذي تعرضت له المدينة كان كنوع من العقاب المفروض عليها، بفعل دعمها للثائرين على السلطان، مما سيكون مدعاة إلى غياب سلطات مسؤولة تتكلف بأمور المدينة ومنها ما يتعلق بتدبير الموارد المائية ومراقبة الواد ومياهه وتقسيماته وفروعه وتدبير النزاعات الناشئة حوله. وما قد يزكي هذا الطرح الذي نقدمه، هو عودة

الأمر إلى مجراها الطبيعي في عهد السلاطين اللاحقين، وبالتالي وجود سلطات ستقوم بدورها المتمثل في حماية المجرى المائي من كل ما يمكن أن يؤدي إلى التأثير عليه وعلى جودة مياهه أو إحداث خلل في تقسيماته المعهودة والمألوفة، وتوضح الوثيقة⁹⁸ المؤرخة في سنة 1881، مدى الاهتمام الذي خصته كل الفئات المتدخلة في أمور الماء بالمدينة، فهذه الوثيقة، وهي عبارة عن تقرير كتب بعد القيام بطواف على مجرى مياه واد فاس، شارك فيه أرباب الخبرة والمعرفة والبصر وأهل الرأي والنظر من الفلاحين والبنايين والتجار والقنويين والنظار والعارفين بأحوال الواد، وقد وقف التقرير على كل المخالفات المسجلة حول توزيع مياه واد فاس وعن الأضرار التي لحقت كل المنشآت، موصيا بإصلاحها وإزالة الأضرار التي لحقت بها.⁹⁹ ذلك أن الأسباب التي وضحتها التقرير في مقدمته، تروم البحث عن الموجب لقلّة وصول ماء واد فاس وانقطاعه عن جل المساجد من القرويين وروضة المولى إدريس،¹⁰⁰ والنظر فيما أحدث من البناءات في الدوح والزيات وكثرة رفع السدود على منبع الواد بصواعة¹⁰¹ والبناء بالأودية.¹⁰²

خلاصات

تفصح النزاعات التي شهدتها فاس بخصوص قسمة الماء، غياب جهات مسؤولة عن حماية الشبكة المائية ينوط بها السهر على احترام التقسيمات والتفريعات التي يخضع لها الواد داخل المدينة، وكذا من أجل التعهد بالعناية الواجبة للقنوات المائية ومختلف الوسائل الموظفة في توزيع الماء سواء بين العدوتين أو داخل كل عدوة، هذه الجهات هي التي كان من المفروض أن يكون من مهامها تدبير هذه النزاعات والحد من تطوراتها.

لقد وضحت بعض الوثائق التي اعتمدنا عليها غياب يكاد يكون شبه تام في بعض الفترات لأي سلطة أو هيئة تتكلف بهذه الأمور التي يمكنها أن تساهم في تفادي النزاع على قسمة الماء، وهذا ما يفصح عنه كاتب التقرير المنشور في الوثيقة المؤرخة بسنة 1715،¹⁰³ عندما ناشد ذوي النية الحسنة والمعروف من أجل ترميم الحالة المتدهورة للشبكة المائية داخل عدوة القرويين.¹⁰⁴ هذا الرجاء نجد صداه كذلك من داخل كتب النوازل الفقهية، حيث دعا المفتي النوازي (التاودي) إلى تدخل من بسط الله يده في البلاد وولاه الحكومة فيها والصالح ورفع الفساد أن يأمر بسد الخرق الذي أصاب القسمة الكبرى بين العدوتين.¹⁰⁵ إن هذه الدعوة لتعبير صريح عن عدم وجود مؤسسات تنظيمية تتكفل برعاية وتعهد الشبكة

المائية وضمان استمرار عملية تزويد الأحياء بالمياه، وتفادي دخول الساكنة في نزاعات قد تستمر ردحا من الزمن.

إن غياب مؤسسات تنظيمية تتكفل بتدبير ورعاية الشبكة المائية داخل فاس، أمر يدعو إلى الاستغراب، فكيف لمدينة بالمكانة التي عرفتها فاس ألا توجد بها هيئات خاصة وبشكل دائم، تكون وظيفتها مراقبة المجاري المائية والسهر على احترام التقسيمات والتفريعات التي يخضع لها واد فاس؟ حتى أن بعض الأضرار كانت تستمر لسنوات طوال دون أن يتم إصلاحها مما كان يلحق أضرارا بالغة سواء بالفئات المستفيدة أو بالشبكة المائية نفسها.¹⁰⁶

افتقاد فاس لمؤسسات تنظيمية تسهر على السير العادي لعملية قسمة الماء أثر في أحيانا كثيرة بشكل سلبي على تدبير النزاعات، التي لاحظنا أنها تتفاقم في فترات ضعف السلطة السياسية، فسواء في الفترات السابقة للوجود المرابطي أو في فترات تراجع سلطة بني مرين أو في أثناء الأزمات المتكررة خلال القرن التاسع عشر، أو حتى في الأوقات التي كانت فيها فاس على خلاف مع السلطة السياسية كما حدث في عهد السلطان المولى إسماعيل، فكلها فترات برزت فيها إلى السطح نزاعات على الماء صعب معها إيجاد حلول لها.

وفي هذا الإطار كانت تبرز الأشكال العرفية لتدبير النزاعات والتي رصدناها خاصة من خلال كتب النوازل الفقهية،¹⁰⁷ فرغم الطابع الشرعي لأحكام النوازل وتأثر الفقهاء والمفتيين بالفكر الديني، إلا أن هذه النوازل بينت بشكل ملموس وجود أشكال عرفية تسعى إلى حل النزاعات على الماء.

لقد عمل الفقهاء على صياغة أحكام مبنية على أساس شرعي عن طريق النسج على منوال قضايا مماثلة من داخل كتب الفقه بشكل عام والنوازل بشكل خاص، والمستمدة من انتاجات نوازلية لفقهاء الغرب الإسلامي المالكية. في تجسيد واضح لتناقل سلسل للأحكام الفقهية داخل هذا المجال الممتد. لكن الفقهاء لم يكونوا منعزلين عن الواقع الذي يعيشون فيه والذي يسفر عن نزاعات متعددة، بل على العكس من ذلك فقد اعتمد هؤلاء في أحيانا كثيرة على احكام عرفية درج الناس على توظيفها في مختلف أشكال تدبير النزاع على الماء.

إن البحث في تدبير النزاعات على الماء يفتح الباب أمام دراسة قضايا مختلفة تعكس بشكل أو بآخر وجهها من أوجه حياة المجتمع المغربي في الفترات السابقة للاستعمار،

كما يجعل الباحث يعتمد على نوعية مختلفة من النصوص التاريخية التي من شأن الاعتماد عليها ملئ الفراغ الكبير من داخل النصوص التقليدية بخصوص مثل هذه القضايا.

الهوامش:

¹ - بدأ ملك زناتة المغراويين (الدولة المغراوية) مع زيري بن عطية بن عبد الله بن تبادلت بن محمد بن خزر الزناتي المغراوي بفاس سنة 377هـ، ثم استقام له حكم بلاد المغرب، أنظر ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص 102 وما بعدها. وأنظر كذلك ابن خلدون عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج 7، دار الفكر، بيروت، 2000، ص 39.

² - يقول ابن أبي زرع الفاسي في كتابه الأنيس المطرب: "فكان بينهما الحرب على الدوام... وكثرت العداوة، فكانا لا يزالان يقتتلان ليلاً ونهاراً. ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب، م س، ص 111.

³ - نفس المصدر ونفس الصفحة.

⁴ - نفسه، ص 42.

⁵ - زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية عن شبكة توزيع المياه في فاس القديمة، مجلة البحث العلمي، عدد 31، أكتوبر 1980، ص ص 141-150، الوثيقة عبارة عن تقرير كتبه محمد العربي بن عبد السلام ابن إبراهيم من أجل النظر في كيفية توزيع الماء داخل مدينة فاس، وذلك سنة 1127هـ/1715م.

⁶ - زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية عن شبكة توزيع المياه في فاس القديمة، م س، ص 144.

⁷ - نفس المصدر ونفس الصفحة.

⁸ - نشير إلى أننا قد أثبتنا النصوص بأخطائها.

⁹ - زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س، ص 143.

¹⁰ - المتوفي سنة 487هـ/1094م.

¹¹ - البكري أبو عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ، ص 115.

¹² - يقول الإدريسي: "والأندلس ماؤها قليل... أما مدينة القرويين فمياها كثيرة". الإدريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص 241.

¹³ - يقول المجهول صاحب الاستبصار: "وعدة القرويين من هذه المدينة أكثرها بساتين وأشجار ومياه وعيون من عدة الأندلس". الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بدون تاريخ، ص 181.

- ¹⁴- ابن خلدون عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون، ج 7، م س، ص 48. لم يوضح النص الكيفية التي تم بواسطتها قطع الماء على عدوة القرويين دون أن يشمل ذلك عدوة الأندلس.
- ¹⁵- البيذق أبي بكر بن علي الصنهاجي، اخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971، ص 61. حيث قال: "وقطع به الوادي وردة الخليفة إلى السور وهدم باب السلسلة".
- ¹⁶- ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب، م س، ص 189.
- ¹⁷- مزين محمد، فاس وبدايتها مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549-1937، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ط1، 1986، ص 277. لم يقم الباحث بنشر الوثيقة بأكملها بل جزء صغير منها، والذي يهمنا هو الآتي: "أن وادي فاس إنما كان بأجمعه هابطا ما بين باب الجديد وباب الفرج (السلسلة) ولا شيء لعدوة الأندلس إلا للسقي".
- ¹⁸- مزين محمد، فاس وبدايتها، م س، ص 277.
- ¹⁹- الفتوح وعجيسة ولدي الأمير دوناس بن حمامة بن المعز بن عطية بن زيري، أنظر تفاصيل أكثر، ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، م س، ص 42؛ والجزنائي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص 40-41؛ ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ص 89.
- ²⁰- يسمي البكري هذا المكان (كدية الفول أو باب الفوارة) البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م س، ص 116؛ أما ابن أبي زرع فيسميه (كهف الرماد)، ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب، م س، ص 42؛ ويسميه الجزنائي (كهف الوقادين) الجزنائي، جنى زهرة الآس، م س، ص 41. هذا الاختلاف في الأسماء قد لا يعني بالضرورة اختلاف أسماء مكان واحد حسب الفترات، بل يحيل في الغالب إلى تعدد أماكن اللقاء بين الخصمين، والذي يبدو أن صراعهما كان صراعا شديدا ومستعرا.
- ²¹- الجزنائي، جنى زهرة الآس، م س، ص 41-42.
- ²²- مزين محمد، فاس وبدايتها، م س، ص 277.
- ²³- مزين محمد، نفس المرجع ونفس الصفحة.
- ²⁴- الإدريسي الشريف، نزهة المشتاقم س، ص 242.
- ²⁵- الإدريسي، نفسه، ص 241.
- ²⁶- لوطورنو روجي، فاس قبل الحماية، ج 1، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 218.
- ²⁷- بروفنصال ليفي، تأسيس فاس، تعريب سعيد النجار وأحمد الياقوري، مجلة البحث العلمي، عدد 31، أكتوبر 1980، صص 157-183.

²⁸- يفترض ليفي بروفنصال وجود عداء شديد بين إدريس الثاني ومحيطه الأمازيغي، ترجم ذلك في مجموعة من الخلافات تطورت إلى حد قتل زعيم قبيلة أوربة أبو ليلي إسحاق سنة 192 هـ، أنظر ليفي بروفنصال، تأسيس فاس، م س، ص 175.

²⁹- بروفنصال ليفي، تأسيس فاس، م س، ص 177.

³⁰- Madani, T, L'eau dans le monde musulman médiévale, l'exemple de Fès (Maroc) et de sa région, deuxième partie, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'Université Lyon II, 2003, p26.

³¹- Ibid, p31.

³²- البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م س، ص 115.

³³- الإدريسي، نزهة المشتاق، م س، ص 242.

³⁴- المقصود بالأفهار هنا السواقي المتفرعة عن واد فاس داخل المدينة.

³⁵- ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، م س، ص 44-43.

³⁶- ابن أبي زرع، نفس المصدر، ص 38.

³⁷- ملولي إدريسي عبد الرحمان، النسق المائي بمدينة فاس إلى نهاية القرن الثالث عشر الهجري/ 19 ميلادي، دراسة تاريخية ميدانية وثائقية، دراسة مرقونة كلية الآداب ظهر المهرز، فاس، موسم 1997-1998.

³⁸- الوزان حسن، وصف إفريقية، ج 1، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1983، ص 247.

³⁹- Madani, T, op cit, p26.

⁴⁰- Ibid

⁴¹- الوزاني المهدي، النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة المعيار الجديد الجامع المغرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998، ص 233-234. نستغرب كيف لم يدرج الونشريسي هذه النازلة، لما عرف عنه من اهتمام بالنوازل المائية وفي مجال فاس بالخصوص.

⁴²- يمكن التأريخ لهذه النازلة التي تعالج نزاعا بين العدوتين حول الماء بالقرن السادس الهجري أو ما قبل، لكون المفتي فيها (التاودي) قد عاش خلال هذا القرن.

⁴³- أبو عبد الله التاودي المعلم، لأنه كان يعلم الصبيان، ويكنى كذلك بأبي يعلى وهو من أصحاب أبي يعزى، مات في فاس سنة 580 هـ، وينسب إلى حصن بني تاودا قرب جبال غمارة على مرحلتين من فاس شمال واد سبو. أنظر ابن الزيات التادلي، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 2، 1997، ص 272.

44- وهذا الوصف للقسم الواقعة بين العدوتين بنفس المكان وبنفس الطريقة قد أورده التقرير في الوثيقة المنشورة من قبل عبد القادر زمامة، في مجلة البحث العلمي، م س، ص ص 141-150. "وصار الوادي كله برمته يدخل لفاس العليا في أقواس أربعة قنايط تحت الممر الذي بين باب السبع والباب المقابل له الذي بإزاء سقاية ابن هلال من المدينة المذكورة، ويخرج من تحتها في أقواس أربعة إلى الفضاء الواسع بقرب ضريح ولي الله سيدي مجبر القوسان المواليان لسور المدينة المذكورة يجريان لعدوة الأندلس، والقوسان المواليان للضريح يجريان لعدوة القرويين، وبينهما حاجز جدار نقرة".

45- الوزاني المهدي، النوازل الجديدة الكبرى، ج 8، م س، ص ص 233-234.

46- الوزاني المهدي، نفسه، ص 233.

47- زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س، ص 144.

48- الوزاني المهدي، النوازل الجديدة الكبرى، ج 8، م س، ص ص 233-234.

49- الوزاني المهدي، نفسه، ص 233.

50- زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س، ص 144.

51- زمامة عبد القادر، نفس المصدر ونفس الصفحة.

52- نفسه.

53- الوزاني المهدي، النوازل الجديدة الكبرى، ج 8، م س، ص 234.

54- الوزاني المهدي، نفس المصدر والصفحة.

55- ملولي إدريسي، النسق المائي، م س، ص 114، يقصد بالتكيس القاء الأتربة والحجارة في الجهة المنخفضة حتى تستوي مع الجهة المرتفعة.

56- زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س، ص 145.

57- زمامة عبد القادر، نفس المصدر.

58- نفسه، ص 143.

59- نفسه، ص 144.

60- نفسه، ص 142.

61- نفسه.

62- نفسه، ص 143.

63- نفسه، ص 145.

64- نفس المصدر ونفس الصفحة.

65- مديرية الوثائق الملكية، المجموعة 10، محفظة فاس، رقم 31.398، وثيقة رقم 1192، ص ص 131-133.

66- شغل منصب المشرف على الجيش (العلاف الكبير) في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان. ثم ولاه السلطان الحسن الأول باشا على مدينة فاس بعد أحداث الدباغين بفاس سنة 1873، وظل في هذا المنصب

- إلى وفاته سنة 1887. أنظر الخمليشي عبد العزيز، مادة البخاري عبد الله بن أحمد، معلمة المغرب، إنتاج الجمعية المغربية للتأليف والنشر، مطابع سلا، 1989، ص 1097-1098.
- ⁶⁷- لم توضح الرسالة من المقصود بأصحاب الأرحاء وملاك البساتين، هل أولئك الموجودين داخل المدينة أم خارجها، مديرية الوثائق الملكية، م س، وثيقة رقم 1192.
- ⁶⁸- تشكلت بعثة السلطان من وصيفه (البشير الحسني) وكتبه (الحسين بوعشرين) ومن خلال أفراد هذه البعثة، ومن خلال لهجة الرسالة، تتضح مدى أهمية المأمورية السلطانية، واهتمام السلطان بأمر ماء واد فاس، مديرية الوثائق الملكية، المجموعة 10، م س، وثيقة رقم 1192.
- ⁶⁹- نص الرسالة السلطانية، مديرية الوثائق الملكية، رقم 31.398، م س، ص 132.
- ⁷⁰- جواب الباشا عامل فاس بتاريخ 30 شعبان 1297 الموافق لـ 7 غشت 1880، وثيقة رقم 1201، مديرية الوثائق الملكية سجل 31.679، محفظة فاس، ص 165-167.
- ⁷¹- نجهل كيف كان سيكون هذا التغيير، وما هي درجته، غير أنه من الواضح أنه كان سيلقى معارضة من قبل الطرف الآخر، عدوة القرويين.
- ⁷²- المقصود هنا هو قاضي مدينة فاس الشريف مولاي عبد الهادي بن عبد الله الحسني، أحد المصادقين على الوثيقة التي تخص توزيع ماء واد فاس المؤرخة بسنة 1715/1127، المنجزة في عهد مولاي إسماعيل العلوي، والتي سبق التطرق لها سابقا، مجلة البحث العلمي، عدد 31، أكتوبر 1980، وأرود ماسينيون نسخ أخرى لها تحمل توقيعات قضاة وعدول آخرين في فترات زمنية أخرى وخاصة خلال القرن 19، ومن ضمنهم هذا القاضي، أنظر دراسة ماسينيون حول الحرف:
- Massignon, L, Enquête sur les corporations d'artisans et de commerçants au Maroc, (1923-1924), publication Faculté des Lettres et des sciences humaines, Rabat, p236
- ⁷³- المقصود بالشرع، أن القسمة التي خلقت خلافا بين العدوتين، كانت موضع صلح بين الطرفين، وهو ما أشار إليه روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية، ج 1، ص 347.
- ⁷⁴- لوطورنو روجي، فاس قبل الحماية، ج 1، م س، ص 347.
- ⁷⁵- تشير أحوال المناخ إلى تسجيل نقص واضح في التساقطات خصوصا في منطقة الغرب ومنطقة الريف، وهي مناطق محاذية لمنطقة فاس، أنظر محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين 18 و19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1992، ص 253.
- ⁷⁶- زمامة عبد القادر، تقرير عدلي عن مجاري مياه واد فاس وإصلاحها، كتب سنة 1299هـ/ 1881م، مجلة كلية الآداب فاس، عدد 5 و6، سنة 1982-1983، ص 81-96.
- ⁷⁷- هذه اللجنة نشر تقريرها لويس ماسينيون، أنظر:

Massignon, Louis, Enquête sur les corporations, op cit, p237.

⁷⁸- زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س.

⁷⁹- زمامة عبد القادر، نفس المصدر، ص 146.

⁸⁰- نفس المصدر ونفس الصفحة.

⁸¹- الوزاني المهدي، النوازل الجديدة الكبرى، ج 8، م س، ص 233-234.

⁸²- زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س.

⁸³- زمامة عبد القادر، نفسه، ص 143.

⁸⁴- نفسه، ص 146.

⁸⁵- نفسه، ص 146-147.

⁸⁶- نفسه.

⁸⁷- تاريخ المدينة موشوم قبل الاستعمار بكثرة الصراعات والحروب التي كانت تعرفها المدينة، والتي تنعكس سلبا على كافة مناحي الحياة، لعل الماء ومنشئاته على رأس القائمة، أنظر الزياني أبو القاسم، البستان الطريف في دولة أولاد مولاي الشريف، القسم الأول من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، نشر وزارة الثقافة المغربية، ط 1، 1992، م س، ص ص 50-53.

⁸⁸- يقدم الناصري رواية عن صفاء الأجواء بين سكان فاس والمولى الرشيد بقوله: "في اليوم الذي بويغ فيه بفاس كان القمح في أول النهار بخمس أواق للمد وصار في آخره بنصف أوقية فتيمن الناس بولايته واغتبطوا بها". الناصري أحمد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدولة العلوية، ج 7، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ص 44.

⁸⁹- الناصري أحمد، الإستقصا ج 7، م س، ص 39.

⁹⁰- لوطنرو روجي، فاس قبل الحماية، ج 1، م س، ص 126.

⁹¹- العلوي أحمد بن عبد العزيز، الأنوار الحسنية، منشورات وزارة الأتباء، بدون تاريخ، ص 85؛ الوفراي محمد الصغير بن الحاج، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، طبعة مدينة انجي، 1888، ص 305؛ الناصري أحمد، الإستقصا، ج 7، م س، ص 47.

⁹²- العلوي أحمد بن عبد العزيز، الأنوار الحسنية، م س، ص 85؛ أبو القاسم الزياني، البستان الطريف، م س، ص 148؛ الناصري أحمد، الإستقصا، ج 7، م س، ص 48.

⁹³- حسب تعبير أبو القاسم الزياني فإن مدينة فاس لم تسترح من الحصار والحروب المفروضة عليها إلا خلال فترة عهد السلطان محمد بن عبد الله والسلطان المولى سليمان، نظرا لحسن تدبيرهما وإعراضهما عن جهل سكان فاس. البستان الطريف، مصدر سابق، ص 53.

⁹⁴- أبو القاسم الزياني، البستان الطريف، م س، ص 186؛ الناصري، ج 7، م س، ص 98.

- ⁹⁵- يقول أبو القاسم الزياني، "غضب السلطان على أهل فاس ووجه لهم حمدون الروسي وأخاه أبا علي وأمرهما بقبض المال من أهل فاس، فبعثوا (أهل فاس) أشرافهم للشفاعة، فلم يقبل، واشتغلوا بدفع المال، فلم يسلم منه أحد، ولم يعرف له عدد". أنظر الزياني، البستان الطريف، م س، ص 186.
- ⁹⁶- الناصري أحمد، الإستقصا، ج 7، م س، ص 48.
- ⁹⁷- لوطنو روجي، فاس قبل الحماية، ج 1، م س، ص 127.
- ⁹⁸- زمامة عبد القادر، تقرير عدلي عن مجاري مياه وادي فاس، م س، ص ص 81-96.
- ⁹⁹- زمامة عبد القادر، تقرير عدلي، م س.
- ¹⁰⁰- نفسه، ص 83.
- ¹⁰¹- يقصد زواغة حيث ملتقى عيون مياه واد فاس.
- ¹⁰²- زمامة عبد القادر، تقرير عدلي، م س، ص 84.
- ¹⁰³- زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س.
- ¹⁰⁴- زمامة عبد القادر، نفسه، ص 145.
- ¹⁰⁵- الوزاني المهيدي، النوازل الجديدة الكبرى، ج 8، م س، ص 234.
- ¹⁰⁶- استمر ضرر لحق بأحد التفرعات لواد فاس خمسة عشر سنة، انظر زمامة عبد القادر، وثيقة حضارية، م س، ص 143.
- ¹⁰⁷- يعتبر الباحث سعيد بنحمادة أن تكرر عبارات مثل (العادة والعرف) و(جرى العمل) وغيرها داخل كتب النوازل دليل واضح على المجهودات التي بذلتها هذه المصنفات في سبيل التوفيق بين الشرع والأعراف والعادات والقبلية. أنظر، سعيد بنحمادة، أثر البنية القبلية في تدبير النزاعات على الماء بالمغرب والاندلس المحددات والتجليات، هيسبريس ثمودا، عدد 44، 2009، ص ص 41-69.